

جمهورية مصر العربية



رَأْسُةَ الْجُمْهُورِيَّةِ

# الجريدة الرسمية

الثن ١٥ جنيهاً

السنة السادسة والستون	الصادر في ٢١ صفر سنة ١٤٤٥ هـ الموافق (٦ سبتمبر سنة ٢٠٢٣ م)	العدد ٣٥ مكرر (ج)
--------------------------	---	----------------------

**محتويات العدد :**

**قرارا مجلس الوزراء**

رقم الصفحة	
٣	قرار رقم ٥١ لسنة ٢٠٢٣ .....
٥	قرار رقم ٥٢ لسنة ٢٠٢٣ .....



صورة الكترونية لا يعطى لها عند التداول  
بالتعاون مع الأمانة العامة

## قرار مجلس الوزراء رقم ٥١ لسنة ٢٠٢٣

### مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون تعويضات عقود المقاولات والتوريدات والخدمات العامة الصادر

بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٧٧ لسنة ٢٠١٧ بشأن تشكيل اللجنة

العليا للتعويضات ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٨ لسنة ٢٠٢٣ بتحديد اللجنة العليا للتعويضات

أسس وضوابط ونسب التعويضات عن الأضرار الناشئة بسبب القرارات الاقتصادية

الصادرة خلال الفترة من ٢٠٢٢/٣/١ وحتى ٢٠٢٣/١/٣١ والتي ترتب عليها

الإخلال بالتوازن المالي لعقود المقاولات والتوريدات والخدمات العامة السارية خلال

تلك الفترة ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٢١ لسنة ٢٠٢٣ بشأن العمل بالأسس والضوابط

ونسب التعويضات المرفقة بالقرار على كافة أنواع العقود السارية خلال الفترة من

٢٠٢٢/٣/١ وحتى ٢٠٢٣/١/٣١ والتي جرى تنفيذها اعتباراً من ٢٠٢٢/٣/١

وحتى نهاية تنفيذ تلك العقود ؛

وعلى محضر الاجتماع الثاني والستين للجنة العليا للتعويضات المنعقد بتاريخ

٢٠٢٣/٧/٣١ ؛

وبناءً على ما عرضه وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

## قـرـر :

### ( المادة الأولى )

تُضاف الفترة من ٢٠٢٣/٢/١ حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ إلى الفترة المحددة بقرار مجلس الوزراء رقم ٨ لسنة ٢٠٢٣ المُشار إليه ، لتصبح الفترة الإجمالية من ٢٠٢٢/٣/١ وحتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ ويسرى على تلك الفترة الأسس والضوابط المرفقة بقرار مجلس الوزراء رقم ٢١ لسنة ٢٠٢٣ سالف الذكر .

### ( المادة الثانية )

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢١ صفر سنة ١٤٤٥ هـ

( الموافق ٦ سبتمبر سنة ٢٠٢٣ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولي

## قرار مجلس الوزراء

رقم ٥٢ لسنة ٢٠٢٣

### مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون تعويضات عقود المقاولات والتوريدات والخدمات العامة الصادر

بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٧؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٧٧ لسنة ٢٠١٧ بشأن تشكيل اللجنة

العليا للتعويضات؛

وعلى قرارات مجلس الوزراء أرقام (١٣، ١٤، ١٦، ١٧) لسنة ٢٠١٧ بشأن

أسس وضوابط التعويضات ونسبها طبقاً لمحاضر الاجتماعات الأول والثاني والثالث

والرابع والخامس للجنة العليا للتعويضات؛

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ بشأن تثبيت العمل بنسب

التعويضات الواردة بالجدول الصادرة عن شهر مايو ٢٠١٧ طبقاً لمحضر الاجتماع

السابع للجنة العليا للتعويضات وذلك خلال الفترة من ٢٠١٧/٦/١

حتى ٢٠١٧/١١/٣٠؛

وعلى قرارات مجلس الوزراء أرقام (٣١، ٣٤، ٣٨، ٤٨) لسنة ٢٠١٨ بشأن

نسب التعويضات المحددة بمحاضر الاجتماع العاشر والثالث عشر والسادس عشر

والثامن عشر والتاسع عشر للجنة العليا للتعويضات وتثبيت العمل بنسب التعويضات

طبقاً للجدول الصادرة عن شهر مايو ٢٠١٧ وذلك خلال الفترة من ٢٠١٧/١٢/١

حتى ٢٠١٨/٥/٣١؛

وعلى قرارات مجلس الوزراء أرقام (٤، ١٢، ٢٧، ٢٨، ٣٦) لسنة ٢٠١٩ بشأن نسب التعويضات المحددة بمحاضر الاجتماع الثالث والعشرين والخامس والعشرين والثلاثين والثاني والثلاثين والرابع والثلاثين للجنة العليا للتعويضات وتثبيت العمل بنسب التعويضات طبقاً للجدول الصادرة عن شهر مايو ٢٠١٧ وذلك خلال الفترة من ٢٠١٨/٦/١ حتى ٢٠١٩/٥/٣١ ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٤١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن خفض نسب التعويضات المشار إليها طبقاً لمحضر الاجتماع الحادي والأربعين للجنة العليا للتعويضات المنعقد بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٤ ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء رقم ٧٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تثبيت الخفض بنسبة (٣,٥%) لنسب التعويضات الواردة بالجدول الصادرة عن شهر مايو ٢٠١٧ التي تم اعتمادها من مجلس الوزراء وذلك خلال المدة من ٢٠٢١/٤/١ حتى ٢٠٢٢/٢/٢٨ وينطبق ذلك على جميع الجداول المعتمدة من مجلس الوزراء عن شهر مايو ٢٠١٧ عدا جدول حساب التعويضات في عقود التوريدات المستوردة من الخارج بدون تشغيل والتي يتم المحاسبة بشأنها بفئة العملة المحلية فيكون تثبيت التخفيض بنسبة (٧,٥%) عن شهر مايو ٢٠١٧ وذلك خلال ذات المدة المشار إليها ؛

وعلى محضر الاجتماع الواحد والستين للجنة العليا للتعويضات المنعقد بتاريخ ٢٠٢٣/٧/٢٤ ؛

وعلى ما عرضه وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

## قـرـر :

### ( المادة الأولى )

تُطبق نسب التعويضات الموضحة بالجدول المرفق قرين كل شهر خلال الفترة من ٢٠٢٢/٣/١ حتى ٢٠٢٣/٤/٣٠ عن نسب التعويضات الواردة بالجدول الصادرة والمعتمدة من مجلس الوزراء لشهر مايو ٢٠١٧ وذلك طبقاً لآلية التطبيق والمثال الواردين بالجدول المرفق .

### ( المادة الثانية )

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢١ صفر سنة ١٤٤٥ هـ

( الموافق ٦ سبتمبر سنة ٢٠٢٣ م ) .

رئيس مجلس الوزراء

**دكتور/ مصطفى كمال مدبولي**





طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب/ أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٥ لسنة ٢٠٢٣

٧٠٩ - ٢٠٢٣/٩/٧ - ٢٠٢٣/٢٥٢٣٩



مكتبة و أمانة دولة الكويت  
المطابع الأميرية  
طوره الكبريتية لا يطبعها عند التناول